Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (2): 533-554
**Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.2.28**

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

# The impact of access to financial services on the stability of the banking sector in A group of Arab countries

**Muhammad Ahmed Ibrahim AL-Sabawi*, Zahraa Ahmed Al-Nuaimi**
College of Administration and Economics, University of Mosul

***Keywords:***
Access to financial services, stability of the banking sector, The relationship between access to financial services and the stability of the banking sector.

**A R T I C L E  I N F O**

***Article history:***
Received 17 Jul. 2023
Accepted 06 Aug. 2023
Available online 30 Sep. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
**Muhammad Ahmed Ibrahim AL-Sabawi**
College of Administration and Economics, University of Mosul

**Abstract**: The study is aimed at measuring the effect of access to financial services on the stability of the banking sector in a group of Arab countries, the study sample, through the use of modern indicators of access to financial services. Some of which are adult customers access to saving accounts for males and females, adult customers' access to using debit cards for males and females, customers' access, adult customers access to owning female debit cards, adult customers access to owning male debit cards, adult customers access to borrowing from female official, institutions adult customers access to borrowing from male official institutions, adult customers access to owning an account in female official institutions, and adult customers access to having an account in official male institutions. In addition, the study made use of Z-score in measuring the stability of the banking sector in the countries under study, The study targeted a group of Arab countries (Iraq, Saudi Arabia, UAE, Kuwait, Bahrain, Qatar, Oman, Jordan, Egypt, Morocco) for the period of
time (2011-2021), The study adapted the models of (Panel data) Pooled Regression Model, Fixed Effects Model, and Random Effects Model using (EViews v.10) software. The study reached several conclusions, the most prominent of which is the impact of access to financial services on the stability of the banking sector in the Arab countries, the study sample, in addition, there is a direct significant effect of access to financial services on the stability of the banking sector in the study sample countries. The research recommended several recommendations, the most important of which are the study sample countries that suffer from a decrease in their customers' access to financial services, work to develop the reality of its banking sector. In order to increase transactions with the banking sector and reduce the discrepancy between it and other countries, because of its positive importance in increasing the stability of the banking sector of these countries..

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (2): 533-554
**Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.2.28**

# أثر النفاذ للخدمات المالية في استقرار القطاع المصرفي في مجموعة من البلدان العربية

**محمد احمد ابراهيم السبعاوي** **زهراء احمد النعيمي**
**كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل**

**المستخلص**

تهدف البحث إلى قياس أَثر النفاذ للخدمات الماليَّة في استقرار القطاع المصرفي في مجموعة من البلدان العربية عينة البحث من خلال استخدام مؤشرات حديثة للنفاذ للخدمات الماليَّة وهي (نفاذ الزبائن البالغين إلى حسابات الادِّخار للذكور والإناث، نفاذ الزبائن البالغين إلى استخدام بطاقات الخصم للذكور والإناث، نفاذ الزبائن البالغين إلى امتلاك بطاقات الخصم للإناث، نفاذ الزبائن البالغين إلى امتلاك بطاقات الخصم للذكور، نفاذ الزبائن البالغين إلى الاقتراض من المؤسسات الرسميَّة للإناث، نفاذ الزبائن البالغين إلى الاقتراض من المؤسسات الرسميَّة للذكور، نفاذ الزبائن البالغين إلى امتلاك حساب في المؤسسات الرسميَّة للإناث، نفاذ الزبائن البالغين إلى امتلاك حساب في المؤسسات الرسميَّة للذكور) فضلاً عن استخدام نموذج Z-score في قياس استقرار القطاع المصرفي في الدول عينة البحث، إذ شملت البحث مجموعة من البلدان العربية تمثلت في (العراق، السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، عمان، الأُردن، مصر، المغرب) للمدة الزمنية (2011-2021)، تم استخدام نماذج (Panel data) أنموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model وأنموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model وأُنموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model باستخدام برنامج (Eviews v.10)، وتوصلت البحث إلى استنتاجات عدة أَبرزها وجود أَثر للنفاذ للخدمات الماليَّة في استقرار القطاع المصرفي في الدول العربية عينة البحث، فضلاً عن هناك أَثر معنوي طردي للنفاذ للخدمات الماليَّة في استقرار القطاع المصرفي في الدول عينة البحث, كما أوصى البحث بتوصيات عدة أهمها على الدول عينة البحث التي تعاني من انخفاض في نفاذ زبائنها للخدمات الماليَّة، العمل على تطوير واقع قطاعها المصرفي من أَجل زيادة التعاملات مع القطاع المصرفي وتقليص التباين بينها وبين الدول الأُخرى، لما له من أَهميَّة إيجابية في زيادة استقرار القطاع المصرفي لهذه الدول.

**الكلمات المفتاحية:** النفاذ للخدمات الماليَّة، استقرار القطاع المصرفي، العلاقة بين النفاذ للخدمات الماليَّة واستقرار القطاع المصرفي.

## 1. المقدمة

تركز البحث الحالية على موضوع النفاذ للخدمات الماليَّة لكونه موضع متجدد باستمرار فالنفاذ للخدمات الماليَّة يتم قياسه بمؤشرات حديثة (خدمات مالية حديثة) وهو في تطور مستمر إذ انتقل حاليا نحو النفاذ للخدمات الماليَّة الرقمية الَّذي يوضح مدى استمرار النفاذ للخدمات الماليَّة بخدمات تتحدث باستمرار فضلاً عن كونه يُسهم في سهولة نفاذ الزبائن ولاسيَّما المناطق النائية إلى كافة الخدمات الماليَّة، كما يُسهم في تحقيق الاستقرار المالي, إذ إنَّ النفاذ للخدمات الماليَّة يوفر قنوات التمويل المتاحة للزبائن وهو يسهم في نفاذ شرائح أكبر عموما من الزبائن والشرائح الفقيرة ولاسيَّما للخدمات الماليَّة في إطار الانتشار الأمثل والسليم للابتكارات الماليَّة الحديثة الَّذي ينعكس في استقرار القطاع المصرفي في الدول العربية عينة البحث.

## 2. منهجية البحث

**2-1. مشكلة البحث:** إنَّ البحث الحالية تقيس أَثر النفاذ للخدمات الماليَّة في استقرار القطاع المصرفي من الدول العربية عينة البحث ولاسيَّما بعد تطور النفاذ للخدمات الماليَّة في هذ الدول في السنوات الأخيرة وإتاحة خدمات مالية حديثة ذات كلفة منخفضة تمكن أَغلب فئات المجتمع ولاسيَّما الفئات الفقيرة من النفاذ لهذه الخدمات التي أَسهمت في معالجة معانة شرائح كبيرة في المجتمع وتطوير القطاعات المصرفية وجعلها أَكثر استقرارًا لذلك صيغت مشكلة البحث بالأسئلة الآتية:

1. ماهي مستويات النفاذ للخدمات الماليَّة في الدول العربية عينة البحث؟
2. ماهي مستويات استقرار القطاع المصرفي في الدول العربية عينة البحث؟
3. هل يوجد أَثر النفاذ للخدمات الماليَّة في استقرار القطاع المصرفي في الدول العربية عينة البحث؟

**2-2. أَهميَّة البحث:** إنَّ أَهميَّة البحث الحالية تنطلق من تناولها لموضع النفاذ للخدمات الماليَّة وتطوره بتطور إتاحة خدمات مالية حديثة وصولًا إلى الخدمات الماليَّة الرقمية وقياس أثرها في استقرار القطاع المصرفي في الدول العربية عينة البحث.

1. يتم قياس أَثر النفاذ للخدمات الماليَّة في استقرار القطاع المصرفي في الدول العربية عينة البحث.
2. إنَّ النفاذ للخدمات الماليَّة يسهم في سهولة نفاذ الفئات الفقيرة والمهمشة للخدمات الماليَّة كما يُسهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

**2-3. أَهداف البحث:** بعد التطور المستمر في النفاذ للخدمات الماليَّة والآثار الإيجابية له في تطوير واستقرار القطاعات المصرفية، فأن البحث الحالية تتمثل في الأَهداف الآتية:

1. بيان مستويات النفاذ للخدمات الماليَّة في الدول العربية عينة البحث.
2. قياس علاقة الارتباط بين متغيرات البحث وهي النفاذ للخدمات الماليَّة واستقرار القطاع المصرفي في الدول العربية عينة البحث.
3. اختبار أَثر النفاذ للخدمات الماليَّة في استقرار القطاع المصرفي في الدول العربية عينة البحث.

**2-4. فرضيات البحث:** إنَّ النفاذ للخدمات الماليَّة يُسهم في استقرار القطاع المصرفي والمساهمة في سهولة نفاذ شرائح المجتمع كافة للخدمات الماليَّة بكلف منخفضة فضلا عن تحقيق النمو الاقتصادي، ولاسيَّما بعد تحقيق مستويات عالية من النفاذ للخدمات الماليَّة، لذلك فإنَّ فرضيات البحث تتمثل في الآتي:

1. تباين مستويات النفاذ للخدمات الماليَّة في الدول العربية عينة البحث.
2. تباين مستويات استقرار القطاع المصرفي في الدول العربية عينة البحث.
3. وجود تأثير معنوي للنفاذ للخدمات الماليَّة في استقرار القطاع المصرفي في الدول العربية عينة البحث.

**2-5. منهج البحث:** يتم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري للبحث مستخدمات الدراسات الحديثة، فضلاً عن المنهج التحليلي في تحليل الجانب العملي للبحث لاختبار فرضيات البحث باستخدام برنامج (Eviews v.10).

**2-6. حدود البحث:**

1. **الحدود المكانية:** شملت الدول العربية عينة البحث والبالغ عددها عشر دول وهي (العراق، السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، عمان، الأُردن، مصر، المغرب)، وتم اختيار العينة من الدول العربية وذلك نظراً لأهميتها وتطور مستويات النفاذ للخدمات الماليَّة واستقرار قطاعاتها المصرفية.

2. **الحدود الزمانية:** شملت المدة الزمنية (2011-2021) لتوفر البيانات وأَهميَّة هذه المدة الزمنية لضرورة تطوير الخدمات الماليَّة في الدول العربية ومواكبتها للتطورات العالمية.

**3. الإطار النظري للبحث**

**3-1. النفاذ للخدمات المالية**

**3-1-1. مفهوم النفاذ للخدمات المالية:** يُعدُّ النفاذ للخدمات الماليَّة من أَبرز المفاهيم الحديثة التي تتطلب تطويرها بشكل مستمر فهي تضمن سهولة النفاذ للخدمات الماليَّة بكلفة منخفضة وسرعة عالية لكافة فئات المجتمع وبالأخص ذوي الدخل المحدود مِمَّا ينعكس في تطوير القطاع المصرفي الَّذي ينعكس في تحقيق التنمية المستدامة، وهناك أَبعاد عديدة لمفهوم النفاذ للخدمات الماليَّة يتم طرحها مِن الباحثين وبشكل عام أن مفهوم النفاذ للخدمات الماليَّة حسب أَمَّا (Claessens) فهو الوصول السهل للخدمات الماليَّة ذات الجودة العالية وبكلفة منخفضة؛ إذ يجب أَن تكون جودة الخدمات المصرفية المقدمة وتكلفتها متوافقة مع المعايير الدولية (Claessens, 2014; 201).

بينما (الصابوني، 2015: 3) يرى بأَنَّ النفاذ للخدمات الماليَّة هو تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات الماليَّة وتمكنهم من استخدامها بالشكل الصحيح بهدف تعزيز قدراتهم ووعيهم لتمكينهم من تحقيق الاستفادة المثلى من هذه الخدمات الماليَّة التي تتناسب مع احتياجاتهم وتقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف منخفضة وتكون هذه الخدمات الماليَّة آمنة وتغطي فئات المجتمع المهمشة والميسورة الدخل (الصابوني، 2015: 3).

إنَّ مفهوم النفاذ هو قدرة الأَشخاص على استخدام الخدمات الماليَّة، وعندما تقدم المؤسسات الماليَّة الخدمات بشكل ممتاز فإنَّها توفر الفرص لكافة الزبائن في السوق المصرفي خلال توجيه الأَموال إلى الاستغلال الأَكثر انتاجية ومن ثم تعزيز وتحسين النمو (احمد والنعيمي، 2022: 195).

**3-1-2. أهمية النفاذ للخدمات المالية:** إنَّ النفاذ للخدمات الماليَّة له أَهميَّة كبيرة للأَفراد والشركات على مستوى العالم والدول العربية وله دور كبير في الوصول للتمويل والخدمات الماليَّة الأُخرى في تحقيق النمو الشامل للمجتمع، أَي أن نفاذ فئات أَكبر من الزبائن للخدمات الماليَّة سواءً كانوا أَفرادا أم شركات، دون عقبات سعرية أَو غير سعرية تذكر أَو أَي عقبات أُخرى تعيق النفاذ للخدمات الماليَّة وتظهر الأَهميَّة بما يأتي: (صندوق النقد العربي، 2012: 207-208)، (Abel et al., 2018: 2)، (Kumar & Bansal, 2020: 1011)

أ. يحتل النفاذ للخدمات الماليَّة أَهميَّة كبيرة كونه أداة مهمة للحد من عدم المساواة في الدخل بين أَفراد المجتمع، وبالأخص الفئات ذوي الدخل المنخفض فالنفاذ للخدمات الماليَّة يُسهم في تطوير القطاع المصرفي وتوصيل الخدمات لكل فئات المجتمع وخفض الفقر.

ب. إنَّ النفاذ للخدمات الماليَّة سوف يؤدي إلى توافر الخدمات الماليَّة بكلفة منخفضة وزيادة امكانية النفاذ إلى خدمات المؤسسات الماليَّة الرسميَّة فضلًا عن المساهمة في خفض محو الأمية الماليَّة إذ إنَّ الفئات ذوي الدخل الحدود لا يتمكنون من الحصول على التمويل والخدمات الماليَّة الأُخرى، لانخفاض المعرفة الماليَّة لديهم وإن النفاذ للخدمات الماليَّة مع المعرفة الماليَّة يُسهم في حماية ذوي الدخل الحدود من المخاطر والأَزمات الماليَّة المحتملة.

ج. النفاذ للخدمات الماليَّة يُسهم في تطوير القطاع المالي والمصرفي وخفض حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ويساعد ذوي الدخل المنخفض والنساء والشباب من فئات الفقيرة والمهمشة الحصول على الخدمات الماليَّة المناسبة ويشجع النفاذ إلى الخدمات الماليَّة انشاء مشاريع حديثة ومبتكرة.

د. يُسهم النفاذ للخدمات الماليَّة في امكانية استفادة الفقراء والشرائح المجتمع المختلفة من خدمات التمويل وتأمين المزيد من فرص العمل وضمان إنصاف توزيع الدخل بين مختلف أَفراد المجتمع، وهذه كلها تساعد بدورها على رفع المستوى المعاشي والرفاهية للمجتمع ومن ثُمَّ فسهولة النفاذ لهذه الخدمات يُسهم في خفض التباين في مستويات الدخل بين مختلف أَفراد المجتمع.

**3-1-3. أَهداف النفاذ للخدمات الماليَّة:** يحقق النفاذ للخدمات الماليَّة أَهداف عديدة تخدم كافة الفئات فضلًا عن أَهداف المستقبلية في تطوير القطاع المصرفي وخفض مستويات الفقر والقضاء على البطالة في المجتمع وأهم الأَهداف تتلخص في الآتـي (Sharma & Kukreja, 2013: 16)، (حسين ولفته، 2019: 85):

أ. تعزيز نفاذ كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات الماليَّة، وسهولة الحصول عليها والانتفاع منها لتحسين أوضاعهم الاجتماعية.

ب. يُسهم النفاذ للخدمات الماليَّة في الحصول على مصادر التمويل لتحسين الظروف المعيشية للأَفراد ولاسيَّما الفقراء منهم وتقليل مستويات الفقر في المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

ج. تمكين أَصحاب المشاريع الصغيرة من الحصول على التمويل وتطوير الاستثمار وتشجيع مشاريع الانتاجية الَّتي تُسهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

د. يُسهم النفاذ للخدمات الماليَّة في تمكين الفئات المختلفة لشرائح المجتمع والشركات في الحصول على الخدمات الماليَّة بتكاليف منخفضة مِمَّا ينعكس في زيادة الخدمات الماليَّة وتحقيق العوائد الكبيرة للقطاع المصرفي.

**2-3. استقرا القطاع المصرفي:**

**3-2-1. مفهوم استقرار القطاع المصرفيّ:** هناك الكثير من المفاهيم للاستقرار القطاع المصرفي، يشترك معظمها في أَنَّ استقرار القطاع المصرفي يتعلق بغياب فجوة زمنية على مستوى النظام يخفق بها النظام المالي عن أداء وظائفه، وتسمى هذه الفجوة الزمنية بالأَزمة الماليَّة، ويمتد مفهوم استقرار القطاع المصرفي ليشمل مرونة القطاع المصرفي وقدرته على استيعاب حالات الضغط الشديد والاضطراب. وعلى ذلك، فإنَّ القطاع المصرفي المستقر تكون له المقدرة على أداء وظائفه الرئيسة المتضمنة تخصيص الموارد الماليَّة بكفاءة، وإدارة المخاطر الماليَّة ويكون القطاع المصرفي مستقراً ومتيناً إذا تواجدت فيه القدرة على امتصاص الصدمات والتقليل من الاختلالات الماليَّة التي تنشأ داخلياً أَو خارجياً ناتجة عن أَحداث سلبية. (صندوق النقد العربي، 2022: 6-7).

بينما رأى (Almahadin) مفهومًا آخر أَنَّ استقرار القطاع المصرفي هو قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الخارجية، مِمَّا يحدث إلى عدم وجود تأثيرات سلبية على الاقتصاد الحقيقي يحددها بالدور الوظيفي القوي للنظام المالي المتمثل في إدارة المخاطر وتخصيص الموارد والقيام بوظائفه الرئيسة بسهولة وبسلاسة (Almahadin et al., 2020: 218).

وهناك مفهوم آخر لاستقرار القطاع المصرفي هو قدر المصرف على تحمل الصدمات الماليَّة وتقليل الاختلالات الاقتصادية ومن ثُمَّ التقليل من حصول انقطاع في الوساطة الماليَّة بين المدخرات والاستثمار وإذ تكون هناك ثقة كافية لمتابعة الوفاء بالتزامات التعاقدية دون الحاجة بالاضطرار إلى مساعدة خارجية أَو انقطاع عن أداء وظائفه (Mansour & Zouari, 2018: 11-12)

بينما أَوضح الباحثان العراقي والنعيمي (2018:108) أَنَّ استقرار القطاع المصرفي بانه قدرة القطاع المصرفي على التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية، وتوجيه المدخرات نحو

الاستثمارات المثلى، وتحديد وتقييم وتنويع وإدارة المخاطر الماليَّة، وتحسين قابليته على أداء وظائفه الرئيسة في حالات الصدمات الخارجية والداخلية أَو في ظل تراكم الاختلالات الماليَّة والاقتصادية، بآليات التصحيح الذاتي التي يتمتع بها (العراقي والنعيمي، 2018: 108).

**3-2-2. اهميَّة استقرار القطاع المصرفيّ:** لقد صار تحقيق استقرار القطاع المصرفي ذو أَهميَّة كبيرة خصوصاً في ظل التطور الكبيرة التي يشهدها النظام المالي في ظل العولمة، إذ صار هناك ارتباط كبير بين مختلف الأَنظمة الماليَّة الدولية، ووقوع أَي خلل في أحدها من شأنه التأثير على بقية الأَنظمة، ومن ثُمَّ يمكن إدراك أَهميَّة استقرار القطاع المصرفي في الآتي: (Chukwudi, 2020: 84) (عوض ومحمد، 2022: 608) (Kamal et al., 2022: 35) (Kiemo et al., 2022: 2-3):

أ. تظهر أَهميَّة استقرار القطاع المصرفي بالرؤية إلى الآثار العالمية التي أفرزتها الأَزمة الماليَّة على القطاع المالي والاقتصادي ككل؛ إذ صار واضحاً بأن عدم استقرار القطاع المصرفي كانت نتائجه سلبًا على النمو الاقتصادي الشأن الذي أدى إلى وقوع انكماش في الاقتصاد وبالنهاية فإنَّ ذلك يزيد من معدلات البطالة وهذا ما حدث في أمريكا وأوروبا في أيلول 2008، وإن هذه الأَزمة عرضت الكثير من المصارف حول العالم ولاسيَّما في آسيا وأوروبا لخسائر كبيرة مِمَّا أدى إلى الزيادة في أنتشار المخاوف بين المصارف من الإقراض، وانخفضت معدلات الحصول على الائتمان في العديد من دول العالم الشأن الذي دفع الكثير من المصارف المركزية لضخ المزيد من الأَموال للتقليل والسيطرة من حدة الأَزمة.

ب. أَي بلد يواجه حالة عدم استقرار القطاع المصرفي سوف تكون هناك هشاشة مالية يمكن أن ينتهي به الآمر بالوقوع في حالة انكماشية كما حصل في مُدَّة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين، والأَزمة اليابانية مطلع التسعينات والأسيوية 1997 والأَزمة العالمية 2008، إذ إنَّ القطاع المصرفي يقدم خدمات أَساسيَّة لجميع الشركات والصناعات وبالنهاية له أَهميَّة كبيرة جدا في نمو وتطور عجلة الاقتصاد للبلد.

ج. يُسهم استقرار القطاع المصرفي في الدول برفع وزيادة ثقة المستثمرين وكذلك ثقة المجتمع في النظام المالي، وكذلك أَنَّه يؤدي إلى زيادة إمكانية الحصول على المدخرات وتعزيز وتقديم التمويل والخدمات الماليَّة بشكل سهل للأَفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة.

د. أَنَّ استقرار القطاع المصرفي له آثار إيجابية في تخصيص وتوزيع الموارد وتوجيهها نحو الاستثمارات المثلى والحد من المخاطر بشكل عام ومخاطر عدم تماثل المعلومات وتسريع المدفوعات وتقليل انحراف أَسعار الموجودات عن قيمتها الحقيقة.

**3-2-3. أَهداف استقرار القطاع المصرفيّ:** يستهدف صانعي السياسات في دول العالم على وضع إطار عام للاستقرار القطاع المصرفي، وإيجاد حلول مناسبة ومنع تحول إلى أَزمات مالية، أَو تكون مصدر خطر على استقرار الاقتصاد الحقيقي، إذ يتم دراسة ومحافظة الموازنة بين هدفين هو تحقيق استقرار القطاع المصرفي وهدف تعزيز وزيادة قدرة الاقتصاد على المواصلة والتطور والنمو، ولا يعني السعي نحو تحقيق استقرار قطاع المصرفي بالضرورة منع حدوث الاختلالات الماليَّة، فمن غير الطبيعي أَو المنطقي افتراض وجود نظام مالي فعال وكفؤ وديناميكي لا يحدث فيه تقلبات أَو اضطرابات مالية بشكل مطلق، وعلى ذلك فإنَّه عند القيام والعمل في استحداث إطار عام للاستقرار القطاع المصرفي، يتم مراعاة قدرة هذا الإطار على تحقيق الأَهداف التالية: (الشاذلي، 2014: 42) (Kimundi, 2022: 12-13) (Cavlin et al., 2021: 111):

أ. الوصول إلى قطاع مصرفي فعال يسهم في تحقيق وزيادة النمو الاقتصادي والمستدام، وتتقارب مؤشرات الأداء به مع المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتعمل فيه المؤسسات الماليَّة بكفاءة مع الالتزام بالإجراءات الاحترازية لتعاملات هذه المؤسسات الماليَّة، والعمل على تحقيق الرقابة الفعالة على المؤسسات الماليَّة، وتتمتع ببنية تحتية ذات كفاءة وجودة عالية تحظى بثقة المتعاملين.

ب. تمكين صانعي السياسات ومتخذي القرارات الماليَّة من تحديد مواطن الضعف في وقت جداً مبكر قبل حدوث انفجار فقاعة سعرية يتوجب عليها تصحيح إجباري لأَسعار الموجودات بشقيها العيني والمالي، أَو قد يترتب على دورة المشاريع حدوث إصلاحات ذاتية من شأنها أن تؤدي عن انخفاضات مفاجئة وحادة في الأَسعار، يترتب على ذلك حدوث مشاكل داخل المؤسسات الماليَّة.

ج. تشجيع الاعتماد على سياسات وقائية وأُخرى علاجية في ذات الوقت نفسه لتفادي عدم استقرار القطاع المصرفي، مع تعزيز القدرة الفعالة على استعادة الاستقرار إلى النظام المالي في حالة فشل الإجراءات الوقائية والعلاجية في الحد والقضاء من إمكانية انتقال آثار الأَزمة الماليَّة من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي والعكس.

د. يهدف استقرار القطاع المصرفي إلى حفظ وتامين الودائع وأَبرزها صغار المودعين من أَي أَزمات مالية والحد من آثارها المتوقعة وحماية نظام الدفع والتسويات والحصول على الائتمان المصرفي وتحسين المنافسة بين المصارف.

**3-3. العلاقة بين النفاذ للخدمات الماليَّة واستقرار القطاع المصرفي:** تتضح العلاقة بين النفاذ للخدمات الماليَّة واستقرار القطاع المصرفي من خلال الآتي:

**3-3-1. العلاقة بين امتلاك حساب مصرفي واستقرار القطاع المصرفي:** تُعدُّ الحسابات المصرفية إحدى أَبرز المتغيرات لتحقيق الاستقرار المصرفي والتنمية المستدامة في البلدان النامية والمتقدمة والعلاقة بين امتلاك حساب مصرفي واستقرار القطاع المصرفي علاقة طردية، ولكنَّها لا تزال بعيدة كل البعد هذه الحسابات في بعض البلدان النامية، إذ يحصل الأَفراد على الادِّخار والاقتراض والخدمات المصرفية عن طريق جهات غير رسمية، والحصول على استحصال قرض بملغ فائدة مرتفع جدا قد تكون هذه الخدمات مكلفة أَو محفوفة بالمخاطر، وتعمل الكثير من المؤسسات الدولية والحكومات جاهدة على نقل أَكبر عدد ممكن من الزبائن إلى التعامل مع المصارف الرسميَّة في السنوات الأخيرة، ولقد عملت مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أَجل الوصول إلى الشمول المالي للخدمات المصرفية الرسميَّة وأهم هذه الخدمات المصرفية هو نفاذ الزبائن لامتلاك حساب مصرفي رسمي لما فيه مصالح ومنافع للطرفين الزبون والحكومة وتحقيق الاستقرار المصرفي (Dupas et al., 2018: 257). وإنَّ امتلاك حساب مصرفي رسمي يعمل على زيادة وتحسين من عملية الوساطة بين المدخرون والمقترضون، وكذلك زيادة نصيب وكفاءة القطاع المصرفي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي مِمَّا يسهم في تدعيم فاعلية السياسة الماليَّة للقطاع المصرفي، من حيث أن النفاذ لامتلاك حساب مصرفي يُسهم في حالة من الاستقرار المالي وتقليل المخاطر الماليَّة لفئات المجتمع المهمشة والفقير؛ إذ إنَّه يعمل من ناحية على احتواء فئات واسعة من المستبعدين مالياً ويعيد إدماجهم ضمن النظام المالي الرسمي ويضمن انخراطهم في عملية التنمية وبناء رأس المالي الاجتماعي ومن ثُمَّ تحقيق استقرار مالي لهذه الفئات من المجتمع وأَخيرًا استقرار القطاع المصرفي (صندوق النقد العربي، 2015: 6-7).

**2-3-3. العلاقة بين الحصول على الاقتراض واستقرار القطاع المصرفيّ:** تقدم المصارف العديد من الخدمات وأَبرزها الإقراض الممنوح للزبائن الحاليين والمتوقعين وهذه الخدمة تحقق المصارف عن طريقها أَرباح عالية إذا ما تم إدارة القروض بالشكل الصحيح أن قرار منح القروض يتميز بنوع من التعقيد والصعوبة، لأَنَّ قرار الإقراض ونتائجه لا يظهر إلَّا بعد مُدَّة من الزمن وتكون مستقبلية قد تكون قصيرة أَو طويلة ويعد الإقراض المصرفي أَحد أَبرز انواع التمويل للزبائن كافة ويمكن الإبداء عنه بالثقة التي يمنحها المصرف الزبائن، وعملية منح القرض يجب تكون هناك دراسة سابقة مِن إدارة المصرف لمحددات ومخاطر منح هذا القرض وهذه العملية الركن الأَساسي الذي يؤدِّي دورًا في استقرار القطاع المصرفي نتيجة الأَرباح التي تحققها المصارف (الجمال، 2021: 149-150).

وكذلك إنَّ توفير القروض يعزز ويزيد من النمو الاقتصادي من خلال نقل المدخرات التي تحصل عليها المصارف من الزبائن ثم يتم منحها أَغلب هذه المدخرات على شكل قروض استثمارية مِمَّا يسهم في تطور وانتعاش الاقتصاد بشكل إيجابي، وكذلك يُسهم في زيادة ربحية واستقرار والقطاع المصرفي بزيادة الفوائد المتولدة عن تلك القروض، فإنَّ بالمقابل قد توجد علاقة إيجابية بين نمو القروض واستقرار المصارف إذا كانت القروض الممنوحة ذات جودة عالية، وكذلك قد توجد علاقة سلبية بين نمو القروض واستقرار المصارف إذا كانت هذه القروض الممنوحة ذات جودة منخفضة الَّتي تنعكس سلبا على استقرار القطاع المصرفي (Le, 2020: 2-3).

**3-3-3. العلاقة بين امتلاك واستخدام بطاقات الخصم واستقرار القطاع المصرفي:** تعد بطاقات الخصم المصرفية وسيلة دفع سائدة ومريحة جدًا للمستهلكين في كافة بلدان العالم، وتمنح هذه البطاقات لحامليها الحصول على الكثير من الخدمات المصرفية دون الحاجة إلى حمل نقود معهم، وتتمتع بطاقات الخصم المصرفية بأَنَّها آمنة وسريعة ومنخفضة التكلفة وتتيح لحامليها الوصول إلى أموالهم بسهولة وفي أَي وقت، وتعمل بطاقات الخصم المصرفية عن طريق فتح حساب في المصرف فيحصل المصرف على عمولة ورسم من الزبون عند فتح هذا الحساب وعندما تستخدم البطاقة مِن المستفيد منها يتم خصم المبلغ المطلوب مباشرةً من رصيده المتوفر في حسابه في المصرف وهذه العملية تُسهم في حصول الزبون على الخدمات المصرفية المتنوعة وكذلك يحقق المصرف عوائد من هذه العملية مِمَّا يُسهم في استقرار القطاع المصرفي (Putra, 2021: 229). ومن هنا تؤدِّي المصارف دورًا مميَّزًا للنفاذ الخدمات المصرفية وتوفير وأَتاحت النفاذ الأَسهل إلى الخدمات الماليَّة للأَشخاص في إدارة واستخدام أَموالهم والنفاذ للخدمات الماليَّة التقليدية غالبا ما تكون التكلفة مرتفعة للحصول على هذه الخدمة مالية ولكن عندما يقوم المصرف بتقديم هذه الخدمات بالاعتماد على التكنلوجيا سوف تنخفض التكلفة وتكون هذه الخدمات مناسبة وآمنة للزبائن وبطاقات الخصم إحدى هذه الخدمات الماليَّة المقدمة عن طريق التكنلوجيا الماليَّة وهذه البطاقات سوف تُسهم في زيادة اندماج أَفراد المجتمع في القطاع المصرفي الرسمي الَّذي يعزز من استقرار القطاع المصرفي (Rhanoui, 2023: 38).

**4-3-3. العلاقة بين امتلاك حساب ادخار واستقرار القطاع المصرفي:** يُسهم الادِّخار في مساعدة الأَفراد على تحقيق أَهدافهم الماليَّة في المستقبل، وكذلك للحفاظ على الأَموال وزيادة قيمتها على المدى الطويل ويُعَدُّ الادِّخار وسيلة للتأمين المالي في حالة حدوث ظروف طارئة أَو غير متوقعة، وقد تواجه الأَشخاص مصاريف غير متوقعة يمكن للزبائن سحب الأَموال من حساباتهم الادِّخارية بسهولة، وان المصارف توفر خدمات السحب النقدي من أَجهزة الصراف الآلي أَو السحب الإلكتروني أَو الشيكات لتلبية احتياجات الزبائن (Somville & Vandewalle, 2022: 3-4). وكذلك يُعَدُّ الادِّخار

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (2): 533-554
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.2.28

للمصارف أحد أَبرز مصادر التمويل الخارجي التي تحصل عليها المصارف لمنح القروض للزبائن وتلبية احتياجاتهم الماليَّة وكذلك لتمويل الاستثمارات المصرفية وتطوير الأَنشطة التجارية والخدمات المصرفية، ويُسهم في تعزيز الاستقرار المصرفي عندما تحتفظ المصارف بمستوى ادخار عالي يزيد من استقرارها وقدرتها على موجهة المخاطر الماليَّة ويكون أَكثر قدرة على تحمل الصدمات والأَزمات الماليَّة التي يتعرض لها المصرف (Qasim & Anwar, 2022: 471-419).

## 4. الجانب التطبيقي للبحث:

**4-1. وصف متغيرات البحث:** اشتملت البحث الخاصة ببيان امكانية وصول الزبائن إلى الخدمات الماليَّة ومدى تأثيرها على الاستقرار المالي على تسعة متغيرات، ثمانية متغيرات منها هي المتغيرات المستقلة، ومتغير واحد منها هو المتغير المعتمد، ولعشرة دول عربية عينة البحث والمتمثلة بـ (العراق، السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، البحرين، عُمان، الأُردن، مصر، المغرب)، وكما مبين في الجدول رقم (1)، دخل الباحث مضمار التحليل باستخدام أَساليب احصائية مختلفة، والمتمثلة بالبرمجيتين الجاهزتين (Eviews.V10) لإيجاد المؤشرات الإحصائية وتحليل علاقتها التأثيرية بين كلاً من المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد.

الجدول (1): وصف متغيرات البحث

| ت | رمز المتغير | اسم المتغير | العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمعتمد | توصيفه |
|---|---|---|---|---|
| -1 | X1 | نفاذ الزبائن البالغين إلى حسابات الادِّخار - ذكور وإناث | طردية | المتغيرات المستقلة |
| -2 | X2 | نفاذ الزبائن البالغين إلى استخدام بطاقات الخصم - ذكور وإناث | طردية | |
| -3 | X3 | نفاذ الزبائن البالغين إلى امتلاك بطاقات الخصم – إناث | طردية | |
| -4 | X4 | نفاذ الزبائن البالغين إلى امتلاك بطاقات الخصم – ذكور | طردية | |
| -5 | X5 | نفاذ الزبائن البالغين إلى الاقتراض من المؤسسات الرسميَّة - للإناث | طردية | |
| -6 | X6 | نفاذ الزبائن البالغين إلى الاقتراض من المؤسسات الرسميَّة - للذكور | طردية | |
| -7 | X7 | نفاذ الزبائن البالغين إلى امتلاك حساب في المؤسسات الرسميَّة - الإناث | طردية | |
| -8 | X8 | نفاذ الزبائن البالغين إلى امتلاك حساب في المؤسسات الرسميَّة - للذكور | طردية | |
| -9 | Y | استقرار القطاع المصرفي | طردية | المتغير المعتمد |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية SPSS V26.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (2): 533-554
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.2.28

**2-4. تحليل علاقة التأثير:** من أَجل التأكد من جاهزية البيانات التي تم الحصول عليها والخاصة بالمتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد وللتحليل الأمثل والاستفادة من المعلومات التي تتضمنها فإنَّه لا بد من فحصها بشكلٍ علمي سليم قبل القيام بعملية التحليل، من خلال إخضاعها للفحص بواسطة النماذج الإحصائية، وتشتمل تلك النماذج الإحصائية على طرائق معينة لفحصها وتهيئتها للتحليل، وسيتم استخدام أنموذج (Panel data) الذي يُعدُّ من أَحد الأَساليب التي تقوم على مبدأ الدمج بين البيانات المقطعية والمتمثلة بـ (الدول) والسلسلة الزمنية والمتمثلة بـ(السنوات)، لكن قبل تطبيق طرائق تقدير معلمات أنموذج الانحدار وفق أَحد النماذج لابد من إجراء بعض الاختبارات الإحصائية القبلية والبعدية وكما يأتي:

**1-2-4. اختبار استقراريَّة السلسلة الزمنية للمتغيرات المدروسة:** في هذه الخطوة يتم فحص استقراريه السلسلة ولكل متغير من المتغيرات المدروسة، وذلك عن طريق رسم السلسلة واختبار جذر الوحدة (Unit root test)، وكما يأتي:

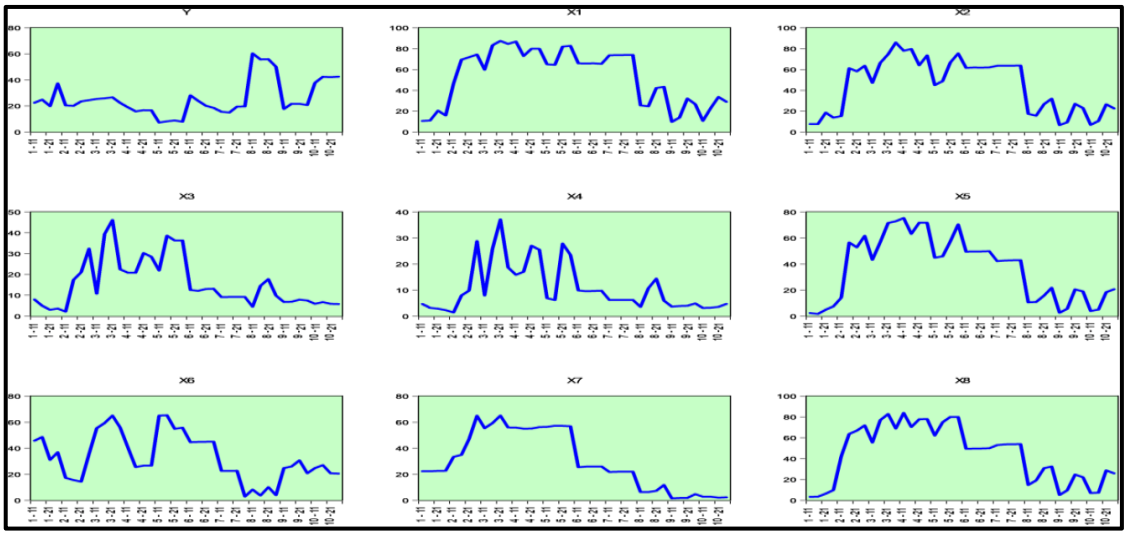


الشكل (1): رسم السلسلة الزمنية لكل متغير من المتغيرات المدروسة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية EViews V10.

من ملاحظة نتائج رسم السلسلة الزمنية الموضحة في الشكل رقم (1) ولكل متغير من المتغيرات المدروسة نجد أَنَّ غالبية المتغيرات مستقرة وذلك لعدم وجود اتجاه عام فيها، وللتأكد من ذلك نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة من خلال أخذ أحد مؤشراته والمتمثلة بمؤشر (Augmented Dickey-Fuller) وقيمته المعنوية (P-value) المناظرة له؛ إذ إنَّ الفرضية المستخدمة في الاختبار هي:

- فرضية العدم: السلسلة الزمنية غير مستقرة.
- الفرضية البديلة: السلسلة الزمنية مستقرة.

وفي حال أثبت الاختبار أَنَّ أحد المتغيرات غير مستقر نقوم بأخذ الفرق الأَوَّل ومن ثم نعيد عملية اختبار استقراريته مرة ثانية للتأكد من كونه قد أصبح مستقراً أو لا، ونتائج الاختبار هي كما مبينة في الجدول رقم (2) الآتي:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (2): 533-554
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.2.28

الجدول (2): اختبار جذر الوحدة للمتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة

| Unit root test table (Augmented Dickey-Fuller test statistic) | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نتائج اختبار جذر الوحد لكل متغير قبل اخذ الفرق | | | | | | | | | | |
| | | Y | X1 | X2 | X3 | X4 | X5 | X6 | X7 | X8 |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -10.63 | -5.320 | -4.441 | -6.850 | -6.761 | -6.220 | -5.150 | -4.488 | -5.961 |
| | p-value | 0.000 | 0.007 | 0.024 | 0.002 | 0.004 | 0.001 | 0.0016 | 0.018 | 0.0022 |
| Decision | | ** | ** | * | ** | ** | ** | ** | * | ** |
| Note: (**) significant at the level 1%, (*) significant at the level 5%, and (No) not | | | | | | | | | | |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية EViews V10.

**القرار:** نجد أَنَّ جميع المتغيرات مستقرة باختبار جذر الوحدة للمتغيرات المعتمدة المستقلة وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية التي بلغت لجميع المتغيرات أَقل من (0.05) لذلك ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة.

**2-2-4. اختبار سبب كرانجر Test of Granger causality**: يستعمل اختبار Granger causality في أَغلب دراسات السلاسل الزمنية قصيرة الأَجل وتسمَّى هذه العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية على أَنَّ التغير في القيم الحالية والسابقة لمتغير ما يسبب التغير في متغير اخر بمعنى أَنَّ التغير في قيم (XT) السابقة والحالية تسبب التغير في قيم (YT) وإنَّ هذا الاختبار يبين ما هي طبيعة العلاقة واتجاهها وتأثيرها بين المتغيرات الاقتصادية كون أَنَّ هذه المتغيرات لا تتحرك بالاتجاه واحد لتحقيق حالة التوازن بسبب أَنَّها تتأثر بعوام وظروف أُخرى مختلفة وبالرغم من ذلك فإنَّ هناك مدة للارتداد الزمني تعبر عن الفارق الزمني في الاستجابة للمتغير التابع لآثر التغير في المتغيرات المستقلة أَو يحصل العكس تماماً، وقد أَوضحت نتائج اختبار سببية كرانجر بين المتغيرات قيد البحث في الجدول رقم (3) الآتي: (الخولاني ، 2020: 38).

الجدول (3): اختبار سببية كرانجر بين المتغيرات قيد البحث

| الاحتمالية P | إحصائية F | اتجاه السببية |
|---|---|---|
| 0.4499 | 0.84292 | Y →X1 |
| 0.2319 | 1.61349 | X1 →Y |
| 0.0485 | 3.72843 | Y →X2 |
| 0.0007 | 12.1547 | X2 →Y |
| 0.1033 | 2.65090 | Y →X3 |
| 0.0191 | 5.21114 | X3 →Y |
| 0.0016 | 10.1593 | Y →X4 |
| 0.0187 | 5.24945 | X4 → Y |
| 0.0079 | 6.81150 | Y →X5 |
| 0.0235 | 4.86617 | X5 →Y |

**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.2.28

| الاحتمالية P | إحصائية F | اتجاه السببية |
|---|---|---|
| 0.8395 | 0.17706 | Y →X6 |
| 0.0296 | 4.49032 | X6 →Y |
| 0.3523 | 1.11931 | Y →X7 |
| 0.0060 | 7.32293 | X7 →Y |
| 0.3071 | 1.27845 | Y →X8 |
| 0.0015 | 10.3944 | X8 →Y |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية EViews V10.

**4-3. نتائج الانحدار باستعمال نماذج (Panel Data) الثلاثة**

سيتم اعتماد نماذج (Panel Data) الثلاثة في تحليل العلاقة بين النفاذ للخدمات الماليَّة واستقرار القطاع المصرفي، ومن ثم أُسلوب المفاضلة بين هذه النماذج وتحليل النتائج حسب الأُنموذج الأَفضل وكما يأتي:

**4-3-1. أنموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model**: سيعرض الجدول الآتي (4) نتائج الانحدار التي تم التوصل لها عن طريق استعمال أنموذج الانحدار التجميعي:

الجدول (4): نتائج الانحدار باستعمال انموذج الانحدار التجميعي

| Dependent Variable: Y | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Method: Panel Least Squares | | | | |
| Date: 04/25/23 Time: 23:23 | | | | |
| Sample: 2011-2014-2017-2021 | | | | |
| Periods included: 4 | | | | |
| Cross-sections included: 10 | | | | |
| Total panel (balanced) observations: 40 | | | | |
| **Variablea** | **Coefficient** | **Std. Error** | **t-Statistic** | **Prob.** |
| C | 40.65473 | 1.453024 | 27.97939 | 0.0000 |
| X1 | 0.504710 | 0.157876 | 3.196876 | 0.0032 |
| X2 | 0.453174 | 0.176236 | 2.571411 | 0.0151 |
| X3 | 0.286371 | 0.309226 | 0.926091 | 0.3616 |
| X4 | 0.483407 | 0.096712 | 4.998412 | 0.0000 |
| X5 | 0.225446 | 0.324548 | 0.694645 | 0.4925 |
| X6 | 0.280479 | 0.047457 | 5.910212 | 0.0000 |
| X7 | 0.147483 | 0.145111 | 1.016348 | 0.3173 |
| X8 | 0.582001 | 0.286042 | 2.034671 | 0.0565 |
| R-squared | 0.259696 | | Mean dependent var | 25.50600 |
| Adjusted R-squared | 0.193166 | | S.D. dependent var | 13.31908 |

**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.2.28

| | | | |
|---|---|---|---|
| S.E. of regression | 10.46066 | Akaike info criterion | 7.728225 |
| Sum squared resid | 3392.178 | Schwarz criterion | 8.108223 |
| Log likelihood | -145.5645 | Hannan-Quinn criter. | 7.865620 |
| F-statistic | 4.028262 | Durbin-Watson stat | 0.553300 |
| Prob(F-statistic) | 0.002244 | | |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية EViews V10.

**2-3-4. أنموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model**: سيعرض الجدول الآتي (5) نتائج الانحدار التي تم التوصل لها عن طريق استعمال أنموذج التأثيرات الثابتة:

الجدول (5): نتائج الانحدار باستعمال أنموذج التأثيرات الثابتة

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Dependent Variable: Y | | | | |
| Method: Panel EGLS (Cross-section weights) | | | | |
| Date: 04/25/23 Time: 23:19 | | | | |
| Sample: 2011-2014-2017-2021 | | | | |
| Periods included: 4 | | | | |
| Cross-sections included: 10 | | | | |
| Total panel (balanced) observations: 40 | | | | |
| Linear estimation after one-step weighting matrix | | | | |
| Cross-section SUR (PCSE) standard errors & covariance (d.f. corrected) | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob |
| C | 42.97791 | 3.952083 | 10.87475 | 0.0000 |
| X1 | 0.098055 | 0.226315 | 0.433267 | 0.6678 |
| X2 | 0.332836 | 0.088301 | 3.769349 | 0.0007 |
| X3 | 0.160115 | 0.292617 | 0.547182 | 0.5882 |
| X4 | 0.430314 | 0.126271 | 3.407874 | 0.0018 |
| X5 | 0.408459 | 0.130853 | 3.121516 | 0.0039 |
| X6 | 0.183662 | 0.068314 | 2.688515 | 0.0114 |
| X7 | 0.241942 | 0.098384 | 2.459165 | 0.0197 |
| X8 | 0.383715 | 0.183162 | 2.094954 | 0.0444 |
| R-squared | 0.632637 | | Mean dependent var | 30.07404 |
| Adjusted R-squared | 0.557188 | | S.D. dependent var | 15.15487 |
| S.E. of regression | 9.595376 | | Sum squared resid | 2854.209 |
| F-statistic | 4.786861 | | Durbin-Watson stat | 0.670625 |
| Prob(F-statistic) | 0.000672 | | | |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية Eviews V10.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (2): 533-554
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.2.28

**4-3-3. أنموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model**: سيعرض الجدول الآتي (6) نتائج الانحدار التي تم التوصل لها عن طريق استعمال أنموذج التأثيرات العشوائية:

الجدول (6): نتائج الانحدار باستعمال أنموذج التأثيرات العشوائية

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Dependent Variable: Y | | | | |
| Method: Panel EGLS (Cross-section random effects) | | | | |
| Date: 04/25/23 Time: 23:26 | | | | |
| Sample: 2011-2014-2017-2021 | | | | |
| Periods included: 4 | | | | |
| Cross-sections included: 10 | | | | |
| Total panel (balanced) observations: 40 | | | | |
| **Variable** | **Coefficient** | **Std. Error** | **t-Statistic** | **Prob** |
| C | 31.80323 | 3.111061 | 10.22263 | 0.0000 |
| X1 | 0.206952 | 0.314099 | 0.658874 | 0.5148 |
| X2 | 0.095849 | 0.118663 | 0.807743 | 0.4254 |
| X3 | 0.088527 | 0.134496 | 0.658209 | 0.5153 |
| X4 | 0.176872 | 0.068734 | 2.573264 | 0.0151 |
| X5 | 0.122194 | 0.143524 | 0.851389 | 0.4011 |
| X6 | 0.022916 | 0.080263 | 0.285506 | 0.7772 |
| X7 | 0.154075 | 0.148311 | 1.038864 | 0.3069 |
| X8 | 0.206618 | 0.337759 | 0.611733 | 0.5452 |
| Effects Specification | | | | |
| | | S.D. | Rho | |
| Cross-section random | | 12.50342 | 0.9137 | |
| Idiosyncratic random | | 3.841821 | 0.0863 | |
| Weighted Statistics | | | | |
| R-squared | 0.201405 | Mean dependent var | 3.873068 | |
| Adjusted R-squared | 0.162020 | S.D. dependent var | 3.630836 | |
| S.E. of regression | 3.913934 | Sum squared resid | 474.8852 | |
| F-statistic | 0.320281 | Durbin-Watson stat | 1.371178 | |
| Prob(F-statistic) | 0.952141 | | | |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية EViews V10

**4-4. المفاضلة بين النماذج الثلاثة واختيار الأُنموذج الأَفضل:** لاختيار الأنموذج الأكثر ملائمة من ضمن نماذج البيانات المزدوجة (Panel Data) الثلاثة السابقة، إذا يتم في المرحلة الأُولى استعمال اختبار (Restricted F test) للمفاضلة بين أنموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) وأُنموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) في التقدير، فإذا أشارت النتائج إلى أَفضلية

وملائمة أنموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) البيانات تتوقف عند هذه المرحلة ويعدها الأكثر ملائمة، ومن ثم يتم تقدير الأنموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، أما في اشارت النتائج إلى أفضلية وملائمة أنموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)، تنتقل إلى المرحلة الثانية والخاصة بالمقارنة بين أنموذجي التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) والتأثيرات العشوائية (Random Effects Model)، بتطبيق اختبار (Hausma Test) والمفاضلة ما بين النماذج الثلاثة من خلال تتبع ما يأتي:

**أ. المقارنة ما بين (Pooled Regression Model) و(Fixed Effects Model) تم استخدام اختبار (Restricted F test) لاختبار الفرضية الآتية:**

فرضية العدم: أُنموذج التأثير التجميعي هو الأفضل (Pooled Regression Model).

الفرضية البديلة: أُنموذج الحد الثابت هو الأفضل (Fixed Effects Model).

$$F_{Cal} = \frac{[R^2_{Fi} - R^2_{Po}]/m}{[1 - R^2_{Fi}]/(n-k)}$$

إذ إنَّ:

$R^2_{Fi}$: قيمة معامل التحديد لأُنموذج (Fixed Effects Model). $R^2_{Fi} = 0.63$

$R^2_{Po}$: قيمة معامل التحديد لأُنموذج (Pooled Regression Model). $R^2_{Po} = 0.25$

$m$: عدد المعلمات المستبعدة (عدد الدول -1) (m=10-1=9)

$n$: عدد المشاهدات 40

$k$: عدد المعلمات المقدرة في أُنموذج (Fixed Effects Model) (عدد الدول + عدد المتغيرات المفسرة) k=10+8=18

$$F_{Cal} = \frac{[0.63 - 0.25]/9}{[1 - 0.63]/(40-18)} = \frac{0.0422}{0.0168} = 2.512$$

وإنَّ القيمة الجدولية هي:

$$F_{Tab} = (m, n-k, \alpha) = (9,22,0.05) = 2.342$$

**القرار:** بما أنَّ قيمة $F_{Cal}$ أكبر من قيمة ( $F_{Tab}$ ) إذ ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة أي أنَّ أُنموذج (Fixed Effects Model) أفضل من الأُنموذج (Pooled Regression Model).

**ب. المقارنة ما بين (Fixed Effects Model) و(Random Effects Model)**

لغرض المقارنة ما بين هذين الأُنموذجين سوف نستخدم اختبار (Hausman Test) إذ يتم اختبار الفرضية الآتية:

فرضية العدم: أُنموذج تأثير الخطأ العشوائي هو الأفضل (Random Effects Model).

الفرضية البديلة: أُنموذج الحد الثابت هو الأفضل (Fixed Effects Model).

وان نتيجة هذا الاختبار هي كما موضحة في الجدول رقم (7) الاتي:

الجدول (7) قيمة اختبار (Hausman Test) للمقارنة بين أُنموذج الحد الثابت وأُنموذج الأَخطاء

| Correlated Random Effects - Hausman Test | | | |
|---|---|---|---|
| Equation: Untitled | | | |
| Test cross-section random effects | | | |
| Test Summary | Chi-Sq. Statistic | Chi-Sq. d.f. | Prob. |
| Cross-section random | 20.547 | 8 | 0.000 |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية EViews V10.

**القرار:** بما أَنَّ (prob.=0.000) أَقل من (0.05) إذا ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة الَّتي تنص على أَنَّ أُنموذج (Fixed Effects Model) هو أَفضل من أُنموذج (Random Effects Model) وكما مبين في الجدول رقم (8).

الجدول (8): نتائج الانحدار باستعمال أنموذج تأثير الحد الثابت

| Dependent Variable: Y | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Method: Panel EGLS (Cross-section weights) | | | | |
| Date: 04/25/23 Time: 23:19 | | | | |
| Sample: 2011-2014-2017-2021 | | | | |
| Periods included: 4 | | | | |
| Cross-sections included: 10 | | | | |
| Total panel (balanced) observations: 40 | | | | |
| Linear estimation after one-step weighting matrix | | | | |
| Cross-section SUR (PCSE) standard errors & covariance (d.f. corrected) | | | | |
| **Variable** | **Coefficient** | **Std. Error** | **t-Statistic** | **Prob** |
| C | 42.97791 | 3.952083 | 10.87475 | 0.0000 |
| X1 | 0.098055 | 0.226315 | 0.433267 | 0.6678 |
| X2 | 0.332836 | 0.088301 | 3.769349 | 0.0007 |
| X3 | 0.160115 | 0.292617 | 0.547182 | 0.5882 |
| X4 | 0.430314 | 0.126271 | 3.407874 | 0.0018 |
| X5 | 0.408459 | 0.130853 | 3.121516 | 0.0039 |
| X6 | 0.183662 | 0.068314 | 2.688515 | 0.0114 |
| X7 | 0.241942 | 0.098384 | 2.459165 | 0.0197 |
| X8 | 0.383715 | 0.183162 | 2.094954 | 0.0444 |
| R-squared | 0.632637 | | Mean dependent var | 30.07404 |
| Adjusted R-squared | 0.557188 | | S.D. dependent var | 15.15487 |
| S.E. of regression | 9.595376 | | Sum squared resid | 2854.209 |
| F-statistic | 4.786861 | | Durbin-Watson stat | 0.670625 |
| Prob(F-statistic) | 0.000672 | | | |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية EViews V10.

بناءً على نتائج أُنموذج تأثر الحد الثابت (Fixed Effects Model) تكون المعادلة كما يأتي:

**Y=42.97791+0.098055+0.332836+0.160115+0.430314+0.408459+0.183662+ 0.241942+0.383715**

وتفسير نتائج أُنموذج (Fixed Effects Model) الموضحة في الجدول رقم (3-27) هي كما يأتي:

1. بقيمة اختبار (F) الخاصة بجدول تحليل التباين يمكننا القول إن هناك على الأَقل متغير واحد من المتغيرات المستقلة له تأثير معنوي في المتغير المعتمد وذلك بدلال القيمة الاحتمالية (Prob(F-statistic الَّتي ظهرت مساوية إلى (0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أن الأنموذج معنوي من الناحية الإحصائية الكلية.
2. تشير قيمة معامل التحديد المصحح (Adjusted R2) ان (0.56 بالتقريب) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (استقرار القطاع المصرفي) سببه هو المتغيرات المستقلة المدروسة. أَو بمعنى آخر أَنَّ المتغيرات المستقلة المدروسة تفسر (56% بالتقريب) من التباين الحاصل في (استقرار القطاع المصرفي)، والنسبة المتبقية والبالغة (44% بالتقريب) هي لمتغيرات أُخرى لم تدخل في الأُنموذج، وذلك يعود إلى أَنَّ القطاع المصرفي يحتل نسبة (53%) من النظام المالي لدول عينة البحث وهذا يدل على أَنَّ المتغيرات المستقلة تأثيرها كبير ومباشر في استقرار القطاع المصرفي.
3. هناك تأثير طردي ومعنوي للمتغير المستقلة (X2) الذي ينص على أَنَّ (نفاذ الزبائن البالغين إلى استخدام بطاقات الخصم - ذكور وإناث) في المتغير المعتمد (استقرار القطاع المصرفي) إذ إنَّه كلما زاد(نفاذ الزبائن البالغين إلى استخدام بطاقات الخصم - ذكور وإناث) بمقدار وحدة واحدة فإنَّ المتغير المعتمد (استقرار القطاع المصرفي) سيزداد بمقدار (0.33)، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value=0.0007) وهي أَقل من (0.05)، والسبب يعود إلى اتجاه الزبائن إلى استخدام بطاقات الخصم في السنوات الأخيرة يعود إلى تطور القطاع المصرفي، وان استخدام بطاقات الخصم يسمح بإجراء المعاملات الماليَّة بسهولة ويسر فبدلًا من حمل النقود يمكن استخدامها للتسوق عبر الانترنيت أَو في المحلات التجارية.
4. هناك تأثير طردي ومعنوي للمتغير المستقل (X4) الذي ينص على أَنَّ (نفاذ الزبائن البالغين إلى امتلاك بطاقات الخصم -ذكور) في المتغير المعتمد (استقرار القطاع المصرفي) إذ إنَّه كلما زاد (نفاذ الزبائن البالغين إلى امتلاك بطاقات الخصم -ذكور) بمقدار وحدة واحدة فإنَّ المتغير المعتمد (استقرار القطاع المصرفي) سيزداد بمقدار (0.43)، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value=0.0018) وهي أَقل من (0.05)، أَي إنَّ نفاذ الزبائن من امتلاك بطاقات الخصم الذكور في السنوات الأخيرة تطور كثيرا بعد تطور الخدمات المصرفية والانتقال إلى الخدمات الإلكترونيَّة الَّتي ينعكس تأثيرها في استقرار القطاع المصرفي وكذلك الأَمان والحماية وتخلصك من حمل النقود وتحميك من مخاطر السرقة.
5. هناك تأثير طردي ومعنوي للمتغير المستقل (X5) الذي ينص على أَنَّ: (نفاذ الزبائن البالغين إلى الاقتراض من المؤسسات الرسميَّة -للإناث) في المتغير المعتمد (استقرار القطاع المصرفي) إذ إنَّه كلما زاد (نفاذ الزبائن البالغين إلى الاقتراض من المؤسسات الرسميَّة -للإناث) بمقدار وحدة واحدة فإنَّ المتغير المعتمد (استقرار القطاع المصرفي) سيزداد بمقدار (0.40)، وهذا التأثير معنوي بدلالة

القيمة الاحتمالية (P-value-0.0039) وهي أقل من (0.05)، إن نفاذ الإناث إلى الاقتراض من المؤسسات الرسميَّة يعد فرصة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتقليل الفجوة الوصول إلى الموارد الماليَّة والفرص الاقتصادية فطوال الفترات السابقة تعرضت الإناث إلى التهميش المالي والاقتصادي.

6. هناك تأثير طردي ومعنوي للمتغير المستقل (X6) الَّذي ينص على أَنَّ (نفاذ الزبائن البالغين إلى الاقتراض من المؤسسات الرسميَّة -للذكور) في المتغير المعتمد (استقرار القطاع المصرفي) إذ إنَّه كلما زاد (نفاذ الزبائن البالغين إلى الاقتراض من المؤسسات الرسميَّة -للذكور) بمقدار وحدة واحدة فإنَّ المتغير المعتمد (استقرار القطاع المصرفي) سيزداد بمقدار (0.18)، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value=0.0114) وهي أقل من (0.05)، إنَّ نفاذ الرجال إلى الاقتراض من المؤسسات الرسميَّة يُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي بالحصول على التمويل اللازم للعمال التجارية والمشاريع الاستثمارية.
7. هناك تأثير طردي ومعنوي للمتغير المستقل (X7) الَّذي ينص على أَنَّ (نفاذ الزبائن البالغين إلى امتلاك حساب في المؤسسات الرسميَّة -الإناث) في المتغير المعتمد (استقرار القطاع المصرفي) إذ إنَّه كلما زاد (نفاذ الزبائن البالغين إلى امتلاك حساب في المؤسسات الرسميَّة -الإناث) بمقدار وحدة واحدة فإنَّ المتغير المعتمد (استقرار القطاع المصرفي) سيزداد بمقدار (0.24)، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value=0.0197) وهي أقل من (0.05)، أي أَنَّ نفاذ الإناث من امتلاك حساب مصرفي يعطيهن الاستقلالية الماليَّة والتحكم في مواردهن الشخصية، ويمكن الإناث إدارة أموالهن بشكل مستقل واتخاذ القرارات الماليَّة الصائبة بناءً على احتياجاتهنَّ وأهدافهن الشخصية.
8. هناك تأثير طردي ومعنوي للمتغير المستقل (X8) الَّذي ينص على أَنَّ: (نفاذ الزبائن البالغين إلى امتلاك حساب في المؤسسات الرسميَّة -للذكور) في المتغير المعتمد (استقرار القطاع المصرفي) إذ إنَّه كلما زادت (نفاذ الزبائن البالغين إلى امتلاك حساب في المؤسسات الرسميَّة -للذكور) بمقدار وحدة واحدة فإنَّ متغير (استقرار القطاع المصرفي) سيزداد بمقدار (0.38)، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value=0.0444) وهي أقل من (0.05)، أي أَنَّ نفاذ الزبائن من الذكور لامتلاك حساب مصرفي يُسهم وفي نفاذاً إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية، مثل القروض والتمويل والاستثمارات ويمكنهم الاستفادة من الاقتراض لتحقيق أَهدافهم الشخصية أَو الاستثمار.
9. هناك تأثير طردي إلَّا أَنَّه غير معنوي لكل من المتغيرين المستقلين (X1) و(X3) الَّذي ينص على أَنَّ (نفاذ الزبائن البالغين إلى حسابات الادِّخار- ذكور وإناث) و(نفاذ الزبائن البالغين إلى امتلاك بطاقات الخصم -إناث)على التوالي في المتغير المعتمد (استقرار القطاع المصرفي) وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية الَّتي ظهرت مساوية إلى (P-value=0.6678) و(P-value=0.5882) لكل منهما على التوالي، وهما أكبر من (0.05)، أَمَّا (نفاذ الزبائن البالغين إلى حسابات الادِّخار من الذكور والنساء) فهناك أَسباب عديدة قد تؤدي إلى عدم الادِّخار منها انخفاض ثقة الزبائن في المصارف بسبب التجارب السابقة أَو الشكوك بشأن سلامة واستقرار المصارف، وكذلك نقص الوعي المالي عند أَغلب المجتمعات العربية وقد يفتقر أَغلب الزبائن إلى المعرفة الكافية حول أَهميَّة الادِّخار وكيفية إدارة المال بشكل فعَّال، وكذلك ضعف الدخل مِمَّا يؤدي إلى عدم قدرة الزبائن على توفير جزء من دخلهم للادخار في المصارف.

أَمَّا (النفاذ الزبائن البالغين إلى امتلاك بطاقات الخصم من الإناث) فهناك أكثر من سبب منها عدم نشر الوعي المالي في توفير الفرص المتساوية إلى النفاذ للخدمات الماليَّة؛ إذ يمكن أن تُسهم في

زيادة امتلاك النساء لبطاقات الخصم وتزيد من استخدامها وإن قلة الوعي المالي قد يؤثر على قدرت الإناث على امتلاك واستخدام وإدارة بطاقات الخصم، وكذلك قيود ثقافية واجتماعية في أَغلب الدول العربية قد توجد قيود ثقافية أَو اجتماعية تحول دون امتلاك النساء لبطاقات الخصم وتفضيل الرجال على استخدام الأَموال وامتلاك بطاقات الخصم.

وبذلك لقد أَظهر التحليل الإحصائي توافق الأثر الطردي للمتغيرات المستقلة مع النظرية الماليَّة، وكذلك فقد تحققت الفرضيات الثلاثة الَّتي نصت على أَنَّه هناك تباين في مستويات النفاذ للخدمات الماليَّة ومستويات الاستقرار المالي ووجود تأثير معنوي للنفاذ للخدمات الماليَّة في استقرار القطاع المصرفي في الدول العربية عينة البحث، في ستة من المتغيرات المستقلة كان تأثيرهم طردي ومعنوي واثنان من المتغيرات المستقلة لهم تأثير طردي إلَّا أَنَّه غير معنوي وهو موافق للنظرية الماليَّة.

## 5. الاستنتاجات والتوصيات

### 5-1. الاستنتاجات:

1. يُسهم النفاذ للخدمات الماليَّة في وتعزيز قدرات الزبائن الماليَّة بغية تحقيق الاستفادة المثلى منها، واستخدامها بما يتناسب من احتياجاتهم من تلك الخدمات المصرفية.
2. تُسهم عملية تعزيز ورفد القطاع المصرفي بالقوانين والتشريعات اللازمة الخاصة بالنفاذ للخدمات الماليَّة موضوع البحث، في خفض وتنويع المخاطر وتسهيل تقييمها للحد من آثارها السلبية والمتمثلة بـ (الأَزمات والصدمات الماليَّة) الَّذي ينعكس في تحقيق الاستقرار المصرفي.
3. توصَّلت البحث إلى وجود علاقة سببية بين النفاذ للخدمات الماليَّة كمتغيرات مستقلة واستقرار القطاع المصرفي كمتغير معتمد؛ إذ كانت الاحتمالية (p-value) للعلاقة بين المتغيرات أَقل من 5% بمعنى أَنَّ التغيُّر في نسبة النفاذ للخدمات الماليَّة يسبب تغير في استقرار القطاع المصرفي للدول عينة البحث.
4. توصَّلت البحث إلى وجود أَثر معنوي طردي بين النفاذ للخدمات الماليَّة واستقرار القطاع المصرفي للدول عينة البحث لستة من المتغيرات المستقلة الداخلة في الأُنموذج وهي (X2، X4، X5، X6، X7، X8) وكان موافقاً للنظرية الماليَّة، واثنان من المتغيرات المستقلة (X1، X3) كان لهم تأثير طردي لكنَّه غير معنوي.

### 5-2. التوصيات:

1. العمل على زيادة حملات التوعية فضلاً عن زيادة التثقيف للزبائن بإقامة الورش والندوات والمؤتمرات الخاصة بالنفاذ الخدمات الماليَّة، لتمكينهم من اختيار ما يتناسب مع احتياجاتهم الماليَّة.
2. عمل لائحة مبسطة بالقوانين والتشريعات الخاصة وتطويرها التي تخدم الزبائن ولاسيَّما لذوي المعرفة الماليَّة المحدودة بالخدمات الماليَّة والراغبين بالنفاذ للخدمات الماليَّة بما يُسهم في زيادة الاستقرار للقطاع المصرفي.
3. على الدول عينة البحث التي تعاني من انخفاض في نفاذ زبائنها للخدمات الماليَّة، العمل على تطوير واقع قطاعها المصرفي من أَجل زيادة التعاملات مع القطاع المصرفي وتقليص التباين بينها وبين الدول الأُخرى، لما له من أَهميَّة إيجابية في زيادة استقرار القطاع المصرفي لهذه الدول.
4. على الدول عينة البحث زيادة تأثير النفاذ للخدمات الماليَّة في استقرار القطاع المصرفي ومعالجة اوجه القصور التي تم تشخيصها للمتغيرين (X1 نفاذ الزبائن البالغين إلى حسابات الادِّخار ذكور –

إناث) و(X3 نفاذ الزبائن البالغين إلى امتلاك بطاقات الخصم إناث) من خلال التحليل الإحصائي واللذان أثبتا ضعف تأثيرهم في المتغير التابع استقرار القطاع المصرفي.

**المصادر**

**اولاً. المصادر العربية:**

**أ. الوثائق والنشرات الرسميَّة:**

1. الشاذلي، احمد شفيق، 2014، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، الامارات.
2. صندوق النقد العربي، (2015)، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، الإمارات.
3. صندوق النقد العربي، (2022)، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، الإمارات.
4. صندوق النقد العربي، (2012)، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، الإمارات.

**ب. البحوث والدوريات:**

1. الصابوني، النعمان محمد الهادي، (2015)، مفهوم الشمول المالي: الأهداف والتحديات، مجلة الدراسات الماليَّة والمصرفية، المجلد (23)، العدد (3)، الاكاديمية العربية للعلوم الماليَّة والمصرفية_ مركز البحوث الماليَّة والمصرفية.
2. احمد، اسماء أحمد عزيز، والنعيمي، زهراء أحمد، (2022)، أثر العمق المالي في تعزيز الشمول المالي في بعض البلدان العربية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 57، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
3. لفته، رشا عودة، وحسين، سالم عواد، (2019)، اليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد 11، العدد 1، العراق. *6
4. عوض، فهد فرحان، ومحمد، جمال هداش، (2022)، قياس كفاية راس المال وأثرها في الاستقرار المالي دراسة تحليلية لعدد من المصارف العراقية الخاصة، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 60، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
5. الجمال، زكريا، (2021)، العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان ادى البنوك التجارية في محافظة جنين، مجلة الجامعة العربية الامريكية للبحوث، المجلد 7، العدد2، الجامعة العربية الأمريكية عمادة البحث العلمي.

**ج. المؤتمرات والندوات:**

1. العراقي، بشار أحمد، والنعيمي، زهراء أحمد، (2018)، الشمول المالي واثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثاني لجامعة جيهان- اربيل في العلوم الإداريّة والماليَّة.

**ثانياً. المصادر الأجنبية:**

**A. Researches & periodicals:**

1. Abel, S., Mutandwa, L., & Le Roux, P., (2018), A review of determinants of financial inclusion. International Journal of Economics and Financial Issues, ISSN: 2146-4138, 8(3), 1.

2. Almahadin, H. A., Kaddumi, T., & Qais, A. K., (2020), Banking soundness-financial stability nexus: empirical evidence from Jordan. Banks and Bank Systems, doi:10.21511/bbs.15(3).2020.19 15(3), 218.
3. Anwar, M. M., & Qasim, S. S., (2022), Analyzing the role of Commercial Banks' policies in promoting savings: An applied study of a sample of commercial banks operating in Erbil 2021. Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, 18(57 part 3).
4. Bouzaida, N. M., & Zouari, P. E., (2018), Banking interaction and financial stability: MENA countries. Global Journal of Management and Business Research, Volume 18 Issue 8, 18(C8), 11-24.
5. Cavlin, M., Vapa-Tankosić, J., & Egić, S., (2021), Perspektive sistema zaštite finansijske stabilnosti i prevencije rizika bankarskog poslovanja. Economics-Theory and Practice, 14(3), 109-126, DOI:10.5937/etp2103109c.
6. Chukwudi, O. F., & Henry, J. T., (2020), Monetary policy and financial stability in the Nigerian banking industry. International Journal of Financial Research, Vol. 11, No. 1, 11(1), 82-114.
7. Claessens, Stijn, (2014), Access to Financial Services: A Review of the Issues and Public Policy Objectives, Aston University, , vol 21, no 2.
8. Dupas, P., Karlan, D., Robinson, J., & Ubfal, D., (2018), Banking the unbanked? Evidence from three countries, American Economic Journal: Applied Economics, 10(2), 257-297 /app.20160597.
9. Le, T. D., (2020), The interrelationship among bank profitability, bank stability, and loan growth: Evidence from Vietnam. Cogent Business & Management, 7(1), 1840488.
10. Putra, H. S., Huljannah, M., Anis, A., & Azhar, Z., (2021), Debit and Credit Cards: Money Velocity Risks. Jurnal Ekonomi & Studi Pembangunan, Volume 22 Nomor 2, 22(2), 228-243.*4
11. Sharma, A., & Kukreja, S., (2013), An analytical study: Relevance of financial inclusion for developing nations. International journal of engineering and science, Vol.2, Issue 6, Issn: 2278-4721.
12. Somville, V., & Vandewalle, L., (2019), Access to banking, savings and consumption smoothing in rural india. Savings and Consumption Smoothing in Rural India, Chr. Michelsen Institute and NHH Norwegian School of Economics, Bergen, Norway
13. Kamal, A., Ali, M. S., & Khan, M. M. S., (2022), Impact of Fintech on the Financial Stability of Banks: A Systematic Literature Review. Global Economics Review, VoI 7, No 4, 33-40.
14. Kiemo, S., Talam, C., & Rugiri, I. W., (2022), Bank capital, credit risk and financial stability in Kenya (No. 57). KBA Centre for Research on Financial Markets and Policy Working Paper Series
15. Kimundi, G., (2022), COVID-19, policy interventions, credit vulnerabilities and financial (in) stability (No. 62). KBA Centre for Research on Financial Markets and Policy Working Paper Series.
16. Kumar, J., & Bansal, G., (2021), Impact of Financial Literacy (FL) and Access to Banking Services (AC) on Financial Well-Being (FWB): An Empirical Study. Jitender Kumar and

Garima Bansal, Impact of Financial Literacy (FL) and Access to Banking Services (AC) on Financial Well-being (FWB): An Empirical Study, International Journal of Management, 11(12), 2020.

17. Rhanoui, S., (2023), Enhancing Financial Inclusion Using Fintech: Development Scenario for the Bank Card. International Business Research, ; Vol. 16, No. 5; 2023 ISSN 1913-9004 E-ISSN 1913-9012.